

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العقيد أحمد دراية - أدرار
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية - قسم الشريعة

توثيق الوقف العقاري
في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري
وقف سيدي بُنُّور، نموذج تطبيقي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية
تخصص: شريعة وقانون

إعداد الطالب
بوراس عيسى بن محمد
إشراف
الأستاذ الدكتور دباغ محمد

السنة الجامعية:
1430 - 1431 هـ / 2009 - 2010 م

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى آ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ
بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ ۚ بِالْعَدْلِ...﴾ (سورة البقرة: 2/282).

عن أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا
مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: صدقة جارية، أو علم ينتفع به،
أو ولد صالح يدعو له» (أخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم: 1631).

الإهداء

- إلى والديّ العزيزين، مبرّة وولاء، ومن لا يفتأ القلب يذكرهما حبًّا ودعاء: ﴿رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾.
- وإلى زوجتي الغالية التي صبرت معي، وإلى أبنائي الأعزاء: الحاج إسماعيل والربيع وآمال وابتسام.
- إلى إخوتي وأخواتي الأشقاء.
- إلى كلّ معلّم أضاء لي حرفاً على طريق النور.
- إلى كلّ مسلم غيور، يريد لهذا الدين أن يسود، ويسعى لوحدة المسلمين أن تعود.

عيسى

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات “وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا
بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ” (المائدة: 18).

وصلى الله وسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين.

أما بعد:

على مدى عقود طويلة من تاريخ الأمة الإسلامية مارس الوقف بنظامه
التنموي الرائد أدوارا بالغة الأهمية في تدعيم مختلف نواحي الحياة في الدولة
المسلمة، حتى غدت «مؤسسة الوقف في الإسلام» مؤسسة كبرى ومؤسسة
لمشاريع أخرى لها أبعاد دينية وإنسانية وحضارية واجتماعية واقتصادية،
وكانت رمز العطاء ومفجرة الطاقات في المجتمع الإسلامي.

ولكثرة أموال الأوقاف فيما يتعلق بأنفس عناصر الثروة، وهي العقارات
والأراضي الزراعية قد أوجدت بابا للهجوم على الأوقاف، وتمثل في الآتي:
. ضعف العناية بأموال الأوقاف وغياب سنداتها، مما أدى إلى فساد

إدارتها، وتضييع الأملاك الموقوفة واستيلاء حائزيها عليها وعلى غلاتها.
. الطمع والرغبة في الاستيلاء على هذه الأموال وخاصة من جانب
التوجهات السياسية المتعاقبة على الجزائر التي كانت ترغب في السيطرة على
الأوقاف والوفاء باحتياجاتها المالية.

وإذا كان ضعف الاهتمام بالوقف قد حدث في ظل تلك الظروف
والتوجهات الفكرية والسياسية، فإن عودة الاهتمام الكبير تأتي في سياق

تحوّلات مهمّة، من جعلتها اتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق بإعادة الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخيري، وإلى المبادرات الخاصة بالخدمات الاجتماعية المختلفة التي تثقل كاهل الميزانيات الرسمية، إذ كان الاعتقاد أنّ الدولة وحدها قادرة على تحمّل أعباء هذه القطاعات فأثبت هذا المنحى فشله، ففتحت الدولة المجال لهذا النظام الإسلامي المتفرد، بإصدار قانون الأوقاف 10/91، مع عدة قوانين ومراسيم أخرى معدلة مكّمت له، مما فتح المجال للدراسات الفقهية القانونية للخوض في هذا المجال منها هذه المحاولة.

- أهمية الموضوع:

من أهمّ المشاكل الواقعية التي تواجهها الأملاك الوقفية، هي مشكلة السندات التي تثبت وقفيتها، مما جعلها محلاً للنهب والإهمال والضياع. وتتمثل الدراسة أساساً في الكشف عن سبل توثيق الأوقاف بمختلف الوسائل الممكنة الشرعية والقانونية والإدارية والتنظيمية لأجل تنوير المؤسسات والأفراد المشرفة على الأعيان الوقفية، ودفع المحسنين إلى إنشاء أوقاف جديدة على أسس قانونية ثابتة واضحة، تساعد على ضمان حفظها واستمرارها بما يمكن بعد ذلك من التسيير الرشيد للأملاك الأوقاف والمداخيل الناتجة عن استثمارها، وتحقيق حاجات الموقوف عليهم، وإرادة الواقفين، وكشف المطبّات والفراغات التشريعية التي قد تكون هي السبب غير المباشر في ضياع كثير من الأوقاف، مما يجعل هذه الدراسة لبنة إيجابية

لسدّ هذا الفراغ ولإعادة تفعيل هذا القطاع.

- أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان الدافع لاختيار هذا الموضوع مجموعة من الأسباب هي:

- جميع ما ذكر عن الكلام في أهمية الموضوع.

. الوضعية المزرية لحالة الأملاك الوقفية، حيث اندثر الكثير منه، وانحسر

دوره، وغابت ثقافته، لجهل القائمين عليه بأحكامه، وسيادة مفاهيم خاطئة حوله.

. زهد الناس في إقامة الأوقاف، وتضييعهم لها، لعدم إدراك عظم أجرها

عند الله، وعظم نفعها للناس، ولجهلهم بأهميتها ودورها الرائد في رفع شأن الحضارة الإسلامية حاضرا ومستقبلا.

. صدور قانون الأوقاف الجزائري 10/91 وما بعده، الذي قنن مادته

من الفقه الإسلامي مطابقة، وجعل الترسنة القانونية العقارية في خدمة الأوقاف، رغم هذا لم يتحرّك الوقف من حالته الراكدة.

. غياب الثقافة الوقفية التوثيقية لدى الهيئات العرفية والرسمية التي تنشط

في المجال العلمي والتربوي والثقافي والدعوي... لأجل تثبيت وثائق

وسندات أوقافها بما يضمن لها استمرار نشاطها، وإبرام عقود استثمارية لأجل تعميم خيرها.

. غياب الدراسات العلمية في هذا الجانب، خاصة مع تعدّد وتطوّر

وسائل التوثيق العصرية.

- أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي لهذا البحث هو: دراسة طرق توثيق العين الوقفية أو العقار الوقفي، من الجانب الشرعي والقانوني والإداري والتنظيمي، لأجل تقريب المعلومة إلى كل الدارسين والمهتمين بهذا الموضوع، ولأجل أن يأخذ الوقف دوره المتميز في دعم التنمية في المجتمعات الإسلامية، ويفتح المجال أمامه للانطلاق، بدلا من الاختناق، والتوسع بدلا من الانحسار، خاصة أنّ العديد من الإشكالات الفقهية فصل فيها التشريع وقتنها قانون الأوقاف الجزائري، كالشخصية الحكومية أو الاعتبارية، وإشهار العقود العرفية، واحترام شروط الواقف، وطرق استرجاع الأوقاف المؤممة، وجعل الأملاك الوقفية صنفا قائما بذاته، ومحميا دستوريا،... الخ.

المساهمة في تقديم بحث يمسّ واقع المسلم، بتحويل إشكالات واقع الوقف إلى فكرة نظرية لأجل دراستها ومعالجتها ووضع الحلول لها، ثمّ تحويل هذه الفكرة إلى الميدان لغرض التعديل. والمتمثل في الدراسة التطبيقية النموذجية للملك الوقفي، بتطبيق إجراءات توثيق عقود.

- إشكالية البحث:

الملك الوقفي له دور أساسي في إقامة الشعائر الدينية المختلفة والأعمال الدعوية بجميع أشكالها ومستوياتها، والأنشطة العلمية والاجتماعية.. ومن أهمّ الوسائل التي تحمي الوقف التوثيق، لذا نصوغ إشكالنا كالتالي:

ما مدى مساهمة الفقه الإسلامي والقانون الجزائري في توثيق الأعيان الوقفية

أو الوقف العقاري.

وهل يمكن حصر السندات الشرعية والقانونية التي توثق الأعيان الوقفية في الجزائر.

- المنهج المتبع:

اتبعت منهاجا وصفيا تحليليا مقارنا، لكل الوسائل التي يمكن أن تفرضها الضرورة لأجل الحفاظ على العين الوقفية وثائقها. واعتمدت على فرضية أنّ الأعيان الوقفية موثقة بموجب الشرع والقانون، على أن أصل بعد الدراسة إلى تأكيد هذا أو العكس، أي أنطلق من الفرضية الصّفرية لأصل إلى النتيجة بتأكيدها أم نفيها إمّا جزئيا أو كليا.

- الدراسات السابقة:

لم أجد كتابا مستقلا يتناول هذا الجانب بشكل دقيق ومستفيض ومستوعبا لجزئيات الموضوع في الفقه الإسلامي والتقنين الجزائري معا، . في حدود علمي . ما هنالك إلاّ إشارات مقتضبة في بعض البحوث، مثل كتاب الوقف العام في التشريع الجزائري لمحمد كنانة، الذي ذكر بعض هذه السندات كعناوين دون أي شرح أو تحليل. وكذلك كتاب الحماية القانونية للأموال الخاصة، الذي ذكر البعض الآخر، فيما يخص العقار عموما ولم يشر إلى الوقف، وكذلك بحث مرقون من الأنترنت عنوانه توثيق أوقاف الصحابة، عدّد الأحاديث التي تفصل في أوقاف الصحابة رضوان الله عليهم.

- الصعوبات المعترضة:

لأجل جمع المادة العلمية اضطررت إلى السفر إلى عدة بلدان منها الخرطوم والقاهرة ودمشق لأجل البحث عن المصادر والمراجع ومعرفة التجارب التطبيقية في البلدان الإسلامية. إضافة إلى تتبع الموضوع في المكتبات الجزائرية المتعددة كالمكتبة الوطنية بالحامة، ومكتبة المجلس الإسلامي الأعلى، ومكتبات الجامعات والكليات الإسلامية منها الجزائر العاصمة قسنطينة باتنة أدرار غرداية، وعقدت عدة لقاءات مع دكاترة جامعيين وإطارات مختصة في الإدارة الجزائرية كوزارة الشؤون الدينية والأوقاف، ومديرية أملاك الدولة، والمحافظة العقارية ومسح الأراضي، ومكاتب التوثيق، وأغلبهم أجمعوا على وجود ثغرة فقهية قانونية وشرعية لم يبحث فيها، أو لم يكتب فيها ببحث مستقل، وهذا ما صعب عليّ المهمة البحثية، وفي نفس الوقت حفّزني لأن أسعى وأجتهد في أن أسدّ هذه الثغرة ولو بالزاد القليل الذي يجعّتي.

وتتبع كل أعداد مجلة الأوقاف (15 عددا) التي تصدرها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، ولم أجد أي مقال يتحدّث عن الموضوع. ثمّ راسلت هذه المؤسسة بصفتها المنسقة العامة لموضوع الأوقاف في العالم الإسلامي، عن وجود مراجع في هذا الموضوع فكان بالنفي، وكذلك مركز الفيسل بالسعودية عبر الأنترنت، فكانت نفس النتيجة.

نقص الكتابة في هذا الجانب جعلني أجد صعوبات في جمع المادة واستقصاء

كل جوانب الموضوع واضطرت إلى القيام بمسح شامل لكل الوسائل القانونية والشرعية والإدارية والعرفية التي تؤثّق العقود المتعلقة بعقار؛ عبر مسيرته التاريخية، ثم أسقطها على الوقف العقاري؛ مع مراعاة خصوصيات الموضوع، ولقد عدّلت خطة البحث أكثر من خمسة وعشرين مرة، حتّى أصل إلى الخطة التي بين أيديكم من خلال تصوّري الخاص لموضوع البحث.

- خطة البحث:

قسّمت الموضوع إلى مدخل تمهيدي وثلاثة فصول، التمهيد: أكّدت على خصوصية الأعيان الوقفية على أنّها أملاك أبدية، وتتمتع بالحصانة الشرعية والقانونية.

ثم الفصل الأول: تطرقت فيه إلى العناصر الأساسية التي تخدم عنوان البحث، فهي عبارة عن مدخل أساسي يتكوّن من تعاريف الوقف والتوثيق مع التفصيل في أحكامهما ومشروعيتهما.

ثم الفصل الثاني، وهو حجر الزاوية: عدّدت فيه وسائل التوثيق، الإشهاد، العقد العرفي، والتوثيقي، والإداري، والشرعي، والقضائي. مع الدراسة والتحليل والمقارنة، وبسط قوانين وإجراءات التطبيق المعمول به في الواقع الجزائري والتي تعتمد كذلك على تعليمات ومناشير وزارية حديثة، لأول مرة تنشر.

ثم الفصل الثالث: وهي الدراسة التطبيقية النموذجية، اخترت الملك الوقفي

المسمّى: «وقف سيدي بنور» كائن بأعالي بلدية باب الوادي بالجزائر العاصمة، أنشئ في العهد العثماني بناء على عقود المحكمة الشرعية، إذ يتكوّن من عدة قطع ضمّت إلى بعضها في أزمنة متباعدة، حاولت دراسة وثائقه من الجانب القانوني الذي يعاني من عدّة إشكاليات لأجل إشهار عقودده، وضبط حدوده، والقطع الأرضية المنقطعة منه عبر الزمن الطويل، ومعرفة شروط واقفيه، من خلال النظارة التي تسيّره حاليا.

الخاتمة

إنّ الأعيان الوقفية أبدية، وتمتّع بالحصانة والحماية الشرعية والقانونية، فالأنظمة والتشريعات والأيديولوجيات و... مهما كانت، لا يمكن أن تلغيها أو تزيلها من الواقع، وهذا ما أثبتته التاريخ والتشريع، والتجارب التي مرّت عليها الجزائر منذ قرون، حتّى الملوك والأمراء في العهود الغابرة كانوا يوقفون أملاكهم خشية أن يستولي عليها الحكام الذين يأتون من بعدهم، فهناك أوقاف في الجزائر عمرها أكثر من عشرة قرون، فالوقف له صفة التعبد، مقرون بالإسلام، ومادام هذا الدين هناك من يعتقد به فالأوقاف باقية، إلّا إذا تركها أهلها كما حدث لبلاد الأندلس.

ليس هناك تعارض بين وسائل توثيق الأعيان الوقفية الشرعية والقانونية كون هذا الأخير مستوحى أغلبه من الأول. فقانون الأوقاف عبارة عن تقنين للفقهاء الإسلامي مع إضافة اجتهادات العصر ونوازله، والاستفادة من إيجابيات التقنين المعاصر، كالجانب الإجرائي، الشكل الرسمي للعقد والشهر

العقاري، والشخصية المعنوية للوقف... وغيرها.

إلا أنّ الاختلاف بين أنواع العقود الواردة في المذكرة، هو من حيث الجهة التي أصدرت الوثيقة الوقفية، فالعقد العرفي، حرره الأفراد فيما بينهم دون تدخل أي جهة معتمدة، أمّا الإشهاد والعقد الشرعي فحررته المحكمة الشرعية، والتي أدمجت مع القضاء العادي بعد الاستقلال، أمّا العقد التوثيقي، فيحرره الموثق الضابط العمومي، والعقد الإداري يحرره الموظف المخوّل لذلك أو ما يسمّى بموثق الدولة، والعقد القضائي، هو الحكم القضائي النهائي الصادر عن القاضي عند الفصل في نزاع موضوعه ملك وقفي، وهناك الشهادة الرسمية للملك الوقفي القريبة درجة من العقد الرسمي، والتي تصدرها مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، نيابة عن الوزارة الوصية.

لقد أولى القانون الجزائري أهمية بالغة لمسألة إثبات الأملاك الوقفية وجردها وحمايتها، وصيانتها وحفظها من الضياع والإهمال والاستيلاء عليها، وهي المبررات الرئيسة والأهداف الأساسية التي ساهمت في إعطاء رؤية لصياغة تقنين الأوقاف، فقد جاء بقواعد متنوعة لحماية الأوقاف، بين آليات الإثبات ووسائلها وبين إجراءات الاستكشاف والجرد والحصر والتوثيق، وهناك جوانب للحماية غير مباشرة مثل: حماية القانون الدولي الخاص، استرجاع الأملاك الوقفية المؤممة، استرجاع الأوقاف الجزائرية خارج الوطن، الامتيازات الضريبية، عقود استثمار الأوقاف.

كل هذه الأطر القانونية ساهمت في توفير ما يسمى بالحصانة الوقفية، غير

أنّ بعض الأحكام قد تميّزت بالغموض وعدم الانسجام أحياناً، مثال ذلك:

- عدم وجود نصوص تخدم فكرة الوقف بصفة خاصة في القانون المدني والقانون التجاري وقانون العقوبات، والذي يبقى الوقف مصطلحاً مبهماً في قاموسها.

- العقود المحررة بموجب عقد شهرة لبعض الأشخاص وهي في الأصل أراض وقفية، وكذا مشروع مسح الأراضي العام، فهي أعمال قانونية اعتمدت على نصوص سابقة لقانون الأوقاف 91/10 فهي غير منسجمة معه، فهناك تضارب وغموض قد يؤدي في النهاية إلى المساس بالأحكام الوقفية وضياعها.

- استخراج الشهادة الرسمية للملك الوقفي من مديريات الأوقاف بعد شهادة الشهود، ما طبيعتها القانونية وما مدى حجيتها أمام الغير؟، هل هي شهادة قضائية أم عقد تصريحي مع عدم توفر شروط العقود التصريحية فيها؟، هل يحق لأوقاف القطاع الخاص استخراج الشهادة الرسمية للملك الوقفي من قبل مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، أم هي وثيقة خاصة بأوقاف القطاع العام.

- ما مدى حجّية العقود الوقفية غير المبرمة في الشكل الرسمي، وهل مسألة الشكلية في عقد الوقف ركن أم شرط صحة.

- يجب التنصيص صراحة على عدم إمكانية اكتساب ملكية الوقف عن طريق التقادم مهما طالّت المدة، لحسم الخلاف الفقهي والقضائي حول

المسألة.

- قانون الأوقاف لم ينص صراحة على تسمية: أوقاف القطاع الخاص أو أوقاف المجتمع المدني أو أوقاف المؤسسات الخيرية.. وهناك وعاء عقاري وقفي كبير لا يعرف ما تصنيفه، مثل: أوقاف الزوايا، الفرق الصوفية، المذاهب الإسلامية، المحسنين، الكنائس، مقابر اليهود،... وكلّ هذه الأنواع من الأوقاف لا دخل للوزارة في تسييره.
- التعديل الذي جاء به قانون 2000/ بأن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تتخلى عن تسيير الوقف الخاص (الوقف الذري) وتترك التصرف فيه لأصحابه، هذا ليس تعديلا قانونيا وإنما تصحيح لخطأ قانوني أو تعديل لنص غير دستوري، لأن الدستور نص صراحة على أنّ: «الأملاك الوقفية.. مضمونة ويحمي القانون تخصيصها»، فالوقف الخاص أو الوقف المحدد الجهة له جهة تسيّره وليست الوزارة.
- أحصيت أكثر من سبعين رسالة جامعية مهمة، تقترح حلولاً علمية لتطوير مجال الأوقاف في الجزائر، إلا أنّ هذه الرسائل مخزنة فوق رفوف مكتبات الجامعات، ولو طبعت ونشرت لساهمت كثيرا في بلورة كثير من الحلول الضرورية للثقافة الوقفية، وكذا اطلاع رجال القانون من مختلف تخصصاتهم على الموضوع أكثر دقة، ويدرجونه في بحوثهم ودراساتهم القانونية، ونضمن التقليل من جهل الكثير بهذا العلم، ومساهمة في نشر الثقافة الوقفية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم وعلومه:

1. القرآن الكريم، على رواية ورش.
2. أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، دار العربي للكتاب، بيروت، ط: 1، 1406هـ.
3. أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
4. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، صححه وأشرف عليه محمد الصديق، الناشر مكتبة النهضة الحديثة، ط: 1، 1384هـ.
5. التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر، بيروت.
6. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ.
7. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، (ت 671هـ)، تصحيح وتعليق: أحمد عبد العليم البردوني، أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، ط3، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د.م، 1347هـ/1967م.

ثانياً: كتب السنة:

8. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، 1395هـ.
9. سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
10. سنن الترمذي، عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي.
11. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تصحيح: عبد الله بن هاشم يماني، المدينة المنورة.
12. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، وبذيله الجوهر النقي، على المارديني، مطبعة المعارف العثمانية، الهند، ط: 1.
13. سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، ومعه شرح جلال السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت.
14. شرح عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي، محمد بن العربي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.
15. صحيح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط: 3، 1408هـ.
16. صحيح سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر مكتب التربية العربي لدول الخليج، ط: 3، 1408هـ.

17. صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، 1401هـ.
18. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: الشيخ عبد العزيز بلزبن ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة بيروت.
19. مسند الربيع بن حبيب، ترتيب أبي يعقوب يوسف الوارجلاني، ط: 2، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349هـ.
- ثالثاً: كتب الفقه على المذاهب الإسلامية:
- 1 - كتب الفقه المالكي:**
20. الاستذكار، ابن عبد البر، دراسة د. عبد المعطي أمين قلعجي، مؤسسة الرسالة.
21. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: الحبيب بن الطاهر، دار ابن حزم، ط: 1، 1420هـ/1999م.
22. أقرب المسالك، للدردير، مكتب رحاب، الجزائر، ط: 1987م.
23. بلغة السالك، الصاوي، شركة مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر، ط: 1372هـ/1952م.
24. البهجة في شرح التحفة، التسولي، دار الفكر، بيروت، ط: 1412هـ/1981م.
25. التاج والإكليل، المواق، مطبوع بهامش مواهب الجليل، ضبط زكرياء عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان.

-
26. التفريع، ابن الجلاب، دراسة وتحقيق: د. حسين بن سالم الدهماني، دار الغرب، بيروت، ط1، 1408هـ/1987م.
27. حاشية الدسوقي، الدسوقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
28. الذخيرة، للقراقي، تحقيق: أ. سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م.
29. شرح تحفة الحكام، ميارة الفاسي، دراسة: د. عبد المعطي أمين قلعه جي، دار الفكر.
30. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، ابن شاس، تحقيق: د. محمد أبو الأجفان، ومجموعة من الأساتذة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1405هـ/1995م.
31. فتاوى ابن رشد، د. المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.
32. فتح العلي المالك، الشيخ عlish، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط: 1378هـ/1958م.
33. الفروق، للقراقي، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
34. الفواكه الدواني، الشيخ النفراوي، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط: 1374هـ/1955م.
35. المدونة، الشيخ سحنون، ضبط أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م.

36. مسائل ابن رشد الجدل، التحيكاني، منشورات دار الآفاق الجديدة، المغرب، ط1، 1412هـ/1992م.
37. المعيار، الونشريسي، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، إشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1401هـ/1981م.
38. المقدمات الممهدة، ابن رشد الجدل، تحقيق: أسعد أحمد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ودار الإحياء التراث الإسلامي، قطر، ط1، 1408هـ/1984م.
39. المنتقى الباجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1404هـ/1980م.
40. منح الجليل، الشيخ عlish، دار الفكر، ط1، 1404هـ/1984م.
41. النوادر والزيادات، ابن زيد القيرواني، تحقيق: محمد حاجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.
- 2 - كتب الفقه الحنفي:**
42. حاشية رد المحتار، ابن عابدين، مطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط3، 1404هـ/1984م.
43. شرح فتح القدير، ابن الهمام، تعليق: الشيخ عبد الرزاق غالب المصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
44. فتح الوهاب شرح منهج الطلاب، أبو يحيى زكرياء الأنصاري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

3 - كتب الفقه الشافعي:

45. الباب شرح الكتاب، الشيخ عبد الغني العنيمي، تحقيق: محمد محي

الدين عبد الحميد، مطبعة محمد صبيح وأولاده، القاهرة، ط4،

1381هـ/1961م.

46. المجموع النووي، تحقيق: نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة،

السعودية.

47. مغني المحتاج، الشيخ محمد الشرييني الخطيب، مطبعة بابي الحلبي

وأولاده، القاهرة، ط: 1377هـ/1958م.

48. نهاية المحتاج، ابن شهاب الدين الرملي، مطبعة مصطفى بابي الحلبي

وأولاده، القاهرة، ط: 1386هـ/1967م.

4 - كتب الفقه الحنبلي:

49. الفتاوى، ابن تيمية، دار المعرفة، بيروت، تقديم حسين معلوف.

50. الكافي، ابن قدامة، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت،

ط3، 1403هـ/1982م.

51. الكامل في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل، ابن قدامة، تحقيق: زهير

الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1402هـ/1982م.

52. المغني، ابن قدامة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1403هـ/

1983م.

5 - كتب الفقه الظاهري:

53. المحلى، ابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.

6 - كتب الفقه الإباضي:

54. ابن بركة، أبو عبد الله محمد بن بركة البهلوي (ق4هـ)، كتاب الجامع، (مجلدان)، حققه وعلّق عليه، عيسى يحيى الباروني، ط: 2، دار الفتح، بيروت لبنان، 1394هـ/1974م.

55. ابن خلفون، أبو يعقوب يوسف المزاتي، (ق 6 هـ)، أجوبة ابن خلفون، تحقيق وتعليق: د. عمرو خليفة النامي، ط: 1، دار الفتح، بيروت لبنان، 1394هـ/1974م.

56. الأزكوي، أبو جابر محمد بن جعفر (ق3-4هـ)، الجامع، (خمسة أجزاء)، تحقيق: كل من: عبد المنعم عامر، جبر محمود الفضيلات، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1415هـ/1995م.

57. اطفيش، محمد بن يوسف، (1332هـ/1914م)، شرح النيل وشفاء العليل، (17 مجلدا) ط: 2، دار الفتح، بيروت، لبنان، 1393هـ/1973م.

58. باجو، مصطفى صالح (معاصر)، منهج الاجتهاد عند الإباضية، مكتبة الجيل الواعد، مسقط، عمان، 1426هـ/2005م.

-
59. البسيوي، أبو الحسن علي بن محمد (ق 5هـ)، جامع أبي الحسن، (أربع مجلدات)، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1404هـ/1984م.
60. جميل بن خميس السعدي، قاموس الشريعة..، (90 جزءًا، طبع منه: 17 جزءًا)، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1408هـ/1988م.
61. الخراساني، أبو غانم بشر بن غانم (القرن 2 هـ)، المدونة الكبرى، ترتيب وتحقيق وشرح محمد بن يوسف اطفيش، دار اليقظة العربية، بيروت، لبنان، 1394هـ/1974م.
62. السالمي، عبد الله بن حميد (ت 1332هـ/1914م)، معارج الآمال على مدارج الكمال، (18 مجلدًا)، تحقيق: محمد محمود إسماعيل، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1403هـ/1983م.
63. فتاوى البكري، عبد الرحمن بن عمر بكلي، أربعة أجزاء، ت: داود بورقيبة، نشر مكتبة البكري، ط2 غرداية، الجزائر، 1424هـ/2003م.
64. فتاوى الشيخ بيوض، الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض، جزءان، ت: بكير الشيخ بالحاج، نشر جمعية التراث، القرارة غرداية الجزائر.
65. الكدومي، أبو سعيد محمد بن سعيد (ق 4هـ)، المعبر، (أربع مجلدات)، تحقيق محمد أبو الحسن، ط: دار جريدة عمان للصحافة والنشر، روي، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، 1405هـ/1985م.

66. الكندي، أبو بكر أحمد بن موسى النزوي (ت 557هـ/1162م)،

المصنف، (42 مجلدا)، تحقيق: عبد المنعم عامر، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان.

67. الكندي، محمد بن إبراهيم، (ت 508هـ)، بيان الشرع، (طبع منه 62

جزءا)، بين سنتي: 1404 . 1414هـ / 1984 . 1993م، نشر وزارة التراث القومي، سلطنة عمان.

68. لجنة البحث العلمي، جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، قسم

المغرب، ط 1، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1999م.

69. مجموعة من الباحثين، معجم مصطلحات الإباضية، الجزائر، نشر وزارة

الشؤون الدينية والأوقاف، سلطنة عمان، 2007م.

7- كتب الفقه الزيدي:

70. المنتزع المختار من الغيث المدرار، المعروف بشرح الأزهار، عبد الله

مفتاح، ج 8، ص 171، مكتبة التراث الإسلامي، الجمهورية اليمنية،

ط 1، 1424هـ، 2003م.

8 - كتب الفقه الإمامي:

71. المبسوط في فقه الإمامية، محمد بن الحسن الطوسي، صححه محمد

الباقر البهبودي، الشرق الأوسط للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

رابعاً: كتب الفقه الإسلامي المعاصر:

72. إتحاف الأخلاف في أحكام والأوقاف، الشيخ عمر حلمي، ترجمة من التركية: عبد الستار أبوغدة، 1307هـ.

73. أحكام الأوقاف، الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني المعروف بالخصاف، تح، محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1420هـ/1999م.

74. أحكام الأوقاف، الشيخ مصطفى أحمد الزرقا، دار عمار، الأردن، ط: 2، 1998.

75. أحكام الوصايا والوقف، د. عبد اللطيف محمد عامر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 1، 1427هـ/2006م.

76. أحكام الوقف وحركة التقنين في دول العالم الإسلامي المعاصر، أ. عطية فتحي الويشي، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط: 1، 1423هـ/2002م.

77. الأوقاف فقها واقتصادا، د. رفيق يونس المصري، دار المكتبي، دمشق، ط: 1، 1430هـ/2009م.

78. الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، د. محمد عفيفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991م.

79. الأوقاف والسياسة في مصر، د. إبراهيم البيّومي غانم، دار الشروق، القاهرة، ط: 1، 1419هـ/1998م.

80. التوثيق بالكتابة والعقود، د. حسين الترتوري، دار ابن الجوزي، ط:1، 2005م.
81. الخصائص العامة للشرعة الإسلامية، د. أعمار يحياوي، دار هومه، الجزائر، ط:1، 2009م.
82. دور الوقف في المجتمعات الإسلامية، د. محمد موفق الأرنؤوط، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى، 2000.
83. الشخصية الاعتبارية للوقف، أ. موسى بن خميس بن محمد البوسعيد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط عمان، ط:1، 1422هـ/2002م.
84. علم التوثيق الشرعي، د. عبد الله بن محمد بن سعد الحجيلي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1424هـ/2003م.
85. علم الشروط في الفقه الإسلامي وتطبيقاته، د. محمد بن عبد الله بن محمد العامر، الدار السعودية، ط:1، 1425هـ/2004م.
86. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، ج 8، الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، 1989م.
87. قانون العدل والإنصاف في القضاء على مشكلات الأوقاف، محمد قدري باشا، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 2006.
88. لجنة الأوقاف وبيت المال، أ. صالح بن ناصر القاسمي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، عمان، ط:1، 1427هـ/2006م.

-
89. متولي الوقف، أ. محمد رافع يونس محمد، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
90. مجلة الأحكام العدلية، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، لعلي حيدر، عّربه: فهمي الحسيني، بيروت، بغداد، مكتبة النهضة.
91. محاضرات في الوقف، الإمام محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة: 2005.
92. نظام الوقف في الإسلام، وأثره في الدعوة إلى الله تعالى، د. عبد المنعم صبحي أبو شعيشع أبو دنيا، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2008م.
93. وثائق وقف من العصر العثماني، د. محمود عباس حموده، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1984م.
94. الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، د. محمد كمال الدين إمام، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2002.
95. الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر دمشق، ط: 1، 1987.
96. الوقف الإسلامي بين النظرية والتطبيق، د. عكرمة صبري، دار النفائس، الأردن، ط: 1، 2008.
97. الوقف الإسلامي تطوّره، إدارته، تنميته، د. منذر قحف، دار الفكر، دمشق، طبعة أولى، 2000.

98. الوقف في الفكر الإسلامي، محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، وزارة الأوقاف، المغرب، ط:1، 2005م.
99. الوقف ودوره في المجتمع الإسلامي المعاصر، د. سليم هاني منصور، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:1، 1425هـ/2004م.
- خامسا: كتب الفقه القانوني:
100. إثبات الملكية العقارية والحقوق العينية العقارية في التشريع الجزائري، أ. عبد الحفيظ بن عبيدة، دار هومه، الجزائر، ط:5، 2006م.
101. الإثبات في المواد المدنية والتجارية، د. محمد صبري السعدي، دار هومه، الجزائر، ط:1، 2009م.
102. إجراءات الشهر العقاري في ضوء القضاء والفقه بمصر، د. عبد الحميد الشواربي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1993م.
103. الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالتوثيق، أ. أعمار لحضري، طبع خاص بالمؤلف، الجزائر، 1997م.
104. أدلة الإثبات الحديثة في القانون، مناني فراح، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2008م.
105. أدلة الإثبات في القانون المدني الجزائري والفقه الإسلامي، أ. بكوش يحيى، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981م.
106. الاستبدال واغتصاب الأوقاف دراسة وثائقية، د. جمال الخولي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2008م.

-
107. الاستيلاء المؤقت على العقار في التشريع الجزائري، أ. صونية بن طيبة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2010م.
108. الإطار القانوني والتنظيمي لأملاك الوقف في الجزائر، أ. رمول خالد، دار هوم، الجزائر، ط: 2، 2006.
109. الإطار القانوني والتنظيمي لتسجيل العقارات في التشريع الجزائري، أ. دة آسيا، ود. رامول خالد، دار هوم، الجزائر، ط: 2، 2009م.
110. آليات تطهير الملكية العقارية الخاصة في التشريع الجزائري، د. محمودي عبد العزيز، منشورات بغداد، 2009م.
111. الأوضاع الشرعية والقانونية لأوقاف المسلمين والمسيحيين... د. حسان حلاق، منشورات الحلبي الحقوقية، ط: 1، 2008م.
112. جرائم التزوير وخيانة الأمانة واستعمال المزور، أ. عبد العزيز سعد، دار هوم، الجزائر، ط: 3، 2006م.
113. الجرائم الواقعة على العقار، أ. الفاضل خمار، دار هوم، الجزائر، ط: 2، 2006م.
114. حسن النية في المادة العقارية، د. نبيلة الكراي، دار محمد علي، تونس، ط: 1، 2005م.
115. حماية الملكية العقارية الخاصة، أ. حمدي باشا عمر، دار هوم، الجزائر، ط: 6، 2006م.

116. دراسات في الملكية العقارية، ناصر الدين سعيدوني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
117. دليل القائم على الأملاك الوقفية في الجزائر، أ. سرياك رضا، 2004م.
118. الدليل القانوني للمتقاضين، حسين طاهري، ج 1، دار الخلدونية، ط: 1، 1428هـ/2007م.
119. دليل الموثق، أ. حسين طاهري، دار الخلدونية، الجزائر، ط: 1، 1428هـ/2007م.
120. دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، أ. أحمد محمد عبد العظيم الجمل، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 1428هـ/2007م.
121. الشخصية الاعتبارية للوقف، دراسة قانونية شرعية مقارنة، أ. داليا محمد شتا أبو سعد، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001م.
122. شهر التصرفات العقارية في التشريع الجزائري، جمال بوشناف، دار الخلدونية، الجزائر، 2006.
123. شهر التصرفات العقارية في القانون الجزائري، مجيد خلفوني، دار هوم، الجزائر، ط: 2، 2008م.
124. العقار الصناعي، أ. بوجردة مخلوف، دار هوم، الجزائر، ط: 2، 2006م.

-
125. العقار، الأملاك العمومية وأملاك الدولة، فؤاد حجري، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006م.
126. العقود الإدارية، محمد الصغير بعلي، دار العلوم، عنابة الجزائر، 1425هـ/2005م.
127. عقود التبرعات، الهبة الوصية الوقف، حمدي باشا عمر، دار هوم، الجزائر، ط:2، 2009م.
128. قانون الإجراءات المدنية والإدارية، أ. نبيل صقر، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2008م.
129. قانون الإجراءات المدنية، بوبشير محمد أمقران، ديوان المطبوعات الجامعية، ط:3، 2008م.
130. القانون المدني، ف. شبلي، قصر الكتاب، البلدة الجزائر، 2009م.
131. قانون المنازعات الإدارية، خلوفي رشيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط:3، 2009م.
132. القضاء العقاري، أ. حمدي باشا عمر، دار هوم، الجزائر، ط:2، 2008م.
133. القضاء المدني، حمدي باشا عمر، دار هوم، الجزائر، ط:4، 2009م.
134. قوة الورقة الرسمية والعرفية في الإثبات وطرق الطعن، محمد أحمد عابدين، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1994م.

135. الكتابة الرسمية كدليل إثبات، أ. ميدي أحمد، دار هوم، الجزائر، 2008م.
136. الكفاءة المهنية للمحاماة، دروس تطبيقية، زروال عبد الحميد، دار الأمل، الجزائر، ط:2، 2005م.
137. مبادئ الإثبات في المنازعات الإدارية، أ. لحسن بن شيخ آث ملويا، دار هوم، الجزائر، ط:1، 2001م.
138. مجموعة المبادئ والقواعد الشرعية والقانونية، أ. علي نديم الحمصي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط:1، 1423هـ/2003م.
139. المحافظة العقارية كآلية للحفظ العقاري في التشريع الجزائري، أ. رمول خالد، قصر الكتاب، البلدة الجزائر، 2001م.
140. المحاكم الإدارية، محمد الصغير بعلي، دار العلوم، عنابة الجزائر، 1426هـ/2005م.
141. محرّرات شهر الحيازة، أ. حمدي عمر باشا، دار هوم، الجزائر، 2004م.
142. المرتكز في دعاوى الأوقاف، أ. نزيه نعيم شلالا، منشورات الحلبي الحقوقية، ط:1، 2008.
143. الملكية والنظام العقاري في الجزائر، أ. عمار علوي، دار هوم، الجزائر، ط:5، 2009م.

-
144. منازعات الأوقاف والأحكام، د. عبد الحميد الشواربي ود. أسامة عثمان، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1982م.
145. المنازعات العقارية، أ. عمر حمدي باشا وأ. ليلي زروقي، دار هومه، الجزائر، ط: 10، 2008م.
146. منازعات أملاك الدولة، أ. أعمر يحياوي، دار هومه، الجزائر، ط: 4، 2008م.
147. الموثق، سلسلة مهن القضاء، د. مولود ديدان، دار بلقيس، الجزائر، 2008م.
148. موسوعة الأوقاف، أ. أحمد أمين حسان وأ. فتحي عبد الهادي، منشأة المعارف بالإسكندرية، 2003.
149. النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشهر العقاري، أ. وناس علي، دار هومه، الجزائر، 2007م.
150. نصوص القسم المؤداة من طرف موظفي الدولة، أ. بريك الطاهر، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2008م.
151. نظام الشهر العقاري في القانون الجزائري، أ. مجيد خلفوني، دار هومه، الجزائر، ط: 2، 2008م.
152. نقل الملكية العقارية في التشريع الجزائري، أ. حمدي باشا عمر، دار العلوم، 2000م.

153. الوجيز في الأموال الخاصة التابعة للدولة والجماعات المحلية، أ. أعمار يحيوي، دار هومه، الجزائر، ط:2، 2008م.

154. الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية، عبد الله مسعودي، دار هومه، الجزائر، 2009م.

155. الوجيز في شهادة الشهود، أ. يوسف دلاندة، دار هومه، الجزائر، 2005م.

156. الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، ج/8، دار الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 1998م.

157. وضع العقود المدنية والقانون الجنائي، أ. محمود توفيق اسكندر، دار هومه، الجزائر، ط:2، 2006م.

158. وظيفة التوثيق في النظام القانوني الجزائري، أ. وسيلة وزاني، دار هومه، الجزائر، 2009م.

159. الوقف العام في التشريع الجزائري، أ. محمد كنانة، دار الهدى، 2006.

سادسا: كتب التاريخ:

160. تاريخ بني ميزاب، دراسة اقتصادية اجتماعية وسياسية، يوسف بن بكير الحاج سعيد، المطبعة العربية، غرداية، الجزائر، 1992م.

161. خلاصة تاريخ الجزائر، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1428هـ/2007م.

-
162. دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، ناصر الدين سعيدوني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د. ت.
163. دور الميزابيين في تاريخ الجزائر، حمو محمد عيسى النوري، (أربعة أجزاء)، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، د. ت.
- سابعاً: كتب اللغة والقواميس:
164. أساس البلاغة، للزمخشري، دار الفكر، لبنان، ط: 1393هـ/ 1979م.
165. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ط: 1938م.
166. القاموس المحيط، الفيروزآبادي.
167. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
168. مختار الصحاح، عبد القادر الرازي، دار الكتب العربية، بيروت.
169. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن مقري الفيومي، حققه: أحمد السقا، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي.
170. المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، ابتسام القرام، المؤسسة الوطنية وحدة الرغبة، الجزائر، 1992م.
171. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1417هـ/ 1996م.

ثامنا: التشريعات والنصوص التنظيمية:

1- الدساتير:

172. دستور 23 فيفري 1989، الجمهورية الجزائرية لسنة 1989،
الجريدة الرسمية.

173. دستور 28 ديسمبر 1996، الجمهورية الجزائرية لسنة 1996،
الجريدة الرسمية، عدد 76/96.

2- الأوامر:

174. الأمر رقم: 66/156 المؤرخ في 08/06/1966 المتضمن قانون
العقوبات، الجريدة الرسمية رقم 22 بتاريخ: 1966.

175. الأمر رقم: 76-52 مؤرخ في 12 جمادى الثانية 1396 الموافق:
10/06/1976 يتضمن الإعفاء من الحقوق والرسوم المترتبة على
العقود والتصريحات التي تهدف إلى إدماج ضمن أملاك الجمعية
الأسقفية للجزائر، وجمعية الطوائف الدينية للجزائر المنشأتين حديثا،
الجريدة الرسمية عدد 48 بتاريخ في: 15/06/1976.

3- القوانين:

176. القانون رقم: 11/84 المؤرخ في: 05 رمضان 1404 الموافق:
09/06/1984 المتضمن قانون الأسرة، المعدل والمتمم: من المادة
213 إلى 220. الجريدة الرسمية رقم 31 بتاريخ: 31/07/1984.

-
177. القانون رقم: 90/25 يتضمن التوجيه العقاري، المؤرخ في 18/11/1990، الجريدة الرسمية رقم: 49 المؤرخة في 1990.
178. القانون رقم: 91/10 المؤرخ في: 12 شوال 1411 الموافق: 27/04/1991 يتعلق بالأوقاف، الجريدة الرسمية رقم: 21 المؤرخة في 08/05/1991.
179. القانون رقم: 11/91 يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة، المؤرخ في 27/04/1991، معدل ومتمم، الجريدة الرسمية رقم 21 بتاريخ 1991.
180. القانون رقم: 01/07 المؤرخ في 28 صفر 1422 الموافق: 22/05/2001 يعدل ويتمم القانون رقم: 91-10 المؤرخ في 27/04/1991 والمتعلق بالأوقاف. الجريدة الرسمية عدد: 29 بتاريخ: 23/05/2001.
181. القانون رقم: 02/10 المؤرخ في: 10 شوال 1423 الموافق: 14/12/2002 يعدل ويتمم القانون رقم 91/10 المؤرخ في: 27/04/1991 والمتعلق بالأوقاف المعدل والمتمم. الجريدة الرسمية عدد: 83 بتاريخ: 15/12/2002.

4- المراسيم:

182. المرسوم التنفيذي رقم 03/51 المؤرخ في: 03 ذي الحجة 1423 الموافق: 04/02/2003 يحدد كيفية تطبيق المادة 08 من القانون

91/10 المؤرخ في 27/04/1991 المتعلق بالأوقاف، المعدل والمتمم،
الجريدة الرسمية رقم 08 بتاريخ: 05/02/2003.

183. المرسوم التنفيذي رقم 336/2000 المؤرخ في 26/10/2000
يتضمن إحداث وثيقة الإشهاد المكتوب لإثبات الملك الوقفي وشروط
وكيفيات إصدارها وتسليمها، الجريدة الرسمية رقم 64 بتاريخ:
31/10/2000.

184. المرسوم التنفيذي رقم 64/283 المؤرخ في: 10 جمادى الأولى
1384 الموافق: 07/09/1964 يتضمن نظام أملاك الأوقاف
العمومية، (ملغى بالقانون 91-10 المتعلق بالأوقاف المذكور أعلاه)،
الجريدة الرسمية رقم 35 بتاريخ: 25/09/1964.

185. المرسوم التنفيذي رقم 91/81 المؤرخ في 23/03/1991 المتضمن
بناء المسجد وتنظيمه وتسييره وتحديد وظائفه المعدل والمتمم، الجريدة
الرسمية رقم 16 بتاريخ: 1991.

186. المرسوم التنفيذي رقم 91/82 المؤرخ في: 07 رمضان 1411
الموافق: 23/03/1991 المتضمن إحداث مؤسسة المسجد، الجريدة
الرسمية رقم 16 بتاريخ: 10/04/1991.

187. المرسوم التنفيذي رقم 94/432 المؤرخ في 10/12/1994 يحدد
قواعد إنشاء المدارس القرآنية وتنظيمها وسيورها، الجريدة الرسمية رقم 82
بتاريخ 14/12/1994.

188. المرسوم التنفيذي رقم 98/381 المؤرخ في: 12 شعبان 1419
الموافق: 01/12/1998 يحدد شروط إدارة الأملاك الوقفية وتسييرها
وحمايتها وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية رقم 90 بتاريخ:
02/12/1998.

189. المرسوم التنفيذي رقم: 91-81 المؤرخ في: 07 رمضان 1411
الموافق: 23/03/1991 يتعلّق ببناء المسجد وتنظيمه وتحديد وظيفته.
الجريدة الرسمية عدد: 16 بتاريخ: 10/04/1991.

190. المرسوم التنفيذي رقم: 92-437 المؤرخ في: 05 جمادى الثانية
1413 الموافق: 30/11/1992 يعدل ويتمّ المرسوم التنفيذي رقم:
91-81 المؤرخ في 23/03/1991 المتعلق ببناء المسجد وتنظيمه
وتحديد وظيفته. الجريدة الرسمية عدد: 85 بتاريخ: 02/12/1992.

191. المرسوم التنفيذي رقم: 98-47 المؤرخ في 11 شوال 1418
الموافق: 08/02/1998 يتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للمنشورات
الإسلامية «العصر» وتحديد قانونها الأساسي. الجريدة الرسمية عدد:
06 بتاريخ: 11/02/1998.

192. المرسوم التنفيذي المؤرخ في: 19 رجب 1384 الموافق:
24/11/1964 يتعلق بالمدارس القرآنية. الجريدة الرسمية عدد 58
بتاريخ: 11/11/1964.

193. المرسوم تنفيذي رقم 03/257 المؤرخ في 22 جمادى الأولى
1424 الموافق: 22/07/2003، يحدد كيفية تطبيق أحكام
المادة: 37 من قانون المالية لسنة 2002 المتعلقة باسترجاع الرسم على
القيمة المضافة لفائدة عمليات حفظ أملاك الوقف وبنائها. الجريدة
الرسمية عدد 45 بتاريخ: 27/07/2003.
194. المرسوم رقم 83/352 المؤرخ في: 21/05/1983 يبين إجراءات
إثبات التقادم المكسب وإعداد عقد شهرة، الجريدة الرسمية رقم 21
المؤرخة في 24/05/1983.

5- القرارات الوزارية:

195. القرار الوزاري المؤرخ في: 14 ربيع الأول 1422 الموافق: 06
جوان 2001 يحدد محتوى السجل الخاص بالملك الوقفي. الجريدة
الرسمية، عدد 32 بتاريخ: 10/06/2001.
196. القرار الوزاري المؤرخ في: 27 ماي 1976 المتعلق بالبطاقات
العقارية المستعملة من قبل المحافظات العقارية، الجريدة الرسمية عدد: 30
المؤرخة في: 09/03/1977.
197. القرار الوزاري رقم 29 المؤرخ 21 فيفري 1999 المتضمن إنشاء
لجنة الأوقاف وتحديد مهامها وصلاحياتها.

-
198. قرار وزاري مؤرخ في: 02 ربيع الأول 1422 الموافق:
26/06/2001 يحدد شكل ومحتوى الشهادة الرسمية للملك الوقفي.
الجريدة الرسمية عدد: 31 بتاريخ: 06/06/2001.
199. قرار وزاري مؤرخ في: 05 محرم 1421 الموافق: 10/04/2000
يحدد كفاءات ضبط الإيرادات والنفقات الخاصة بالأموال الوقفية.
الجريدة الرسمية عدد: 26 بتاريخ: 07/05/2000.
200. قرار وزاري مشترك بين وزير الشؤون الدينية والوزير المكلف بالمالية
مؤرخ في: 20 رمضان 1424 الموافق: 15 نوفمبر 2003 يحدد
شكل ومحتوى السجل العقاري الخاص بالأموال الوقفية، الجريدة الرسمية
عدد 71 المؤرخة في: 19/11/2003.
201. قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 02/03/1999 يتضمن إنشاء صندوق
مركزي للأموال الوقفية، الجريدة الرسمية عدد: 32 بتاريخ: 02 ماي
1999.
202. قرار وزاري مشترك مؤرخ في: 24 ذي الحجة 1419 الموافق:
10/04/1999 يتعلق بالخريطة المسجدية. الجريدة الرسمية عدد: 33
بتاريخ: 05/05/1999.

6- المناشير:

203. المنشور الوزاري المشترك بين وزارة الفلاحة والوزارة المنتدبة للميزانية رقم 80 المؤرخ في: 24/02/1992 المتضمن قائمة لجنة استرجاع الأراضي المؤممة.

204. منشور وزاري مشترك بتاريخ: 06/01/1992 بين وزارة الفلاحة ووزارة الشؤون الدينية يتعلق بكيفيات تطبيق المادة 38 من قانون الأوقاف.

7- التعليمات:

205. التعليمات الوزارية المشتركة رقم 09 المؤرخة في 16/09/2002 والصادرة عن وزير الشؤون الدينية ووزير المالية والمتعلقة بإجراءات تدوين الشهادة الرسمية الخاصة بالملك الوقفي.

206. التعليمات الوزارية رقم 191/2004 المؤرخة في 03/04/2004 الصادرة عن وزير الشؤون الدينية والأوقاف، المتضمن إمكانية إنشاء مدارس من طرف الواقفين والسماح لهم بتسييرها.

8- أوامر ومراسيم شعائر غير المسلمين:

207. أمر رقم: 06-03 مؤرخ في: 29 محرم 1427 الموافق: 28/02/2006 يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين (استدراك). الجريدة الرسمية عدد: 54 بتاريخ: 03/09/2006.

-
208. أمر رقم: 06-03 مؤرخ في: 29 محرم 1427 الموافق:
28/02/2006 يحدّد شروط وقواعد ممارسة الشعائر الدينية لغير
المسلمين. الجريدة الرسمية عدد: 12 بتاريخ: 01/03/2006.
209. قانون رقم: 06-09 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1427 الموافق:
17/04/2006 يتضمن الموافقة على الأمر رقم: 06-03 المؤرخ
في: 28/02/2006، الذي يحدد شروط وقواعد ممارسة الشعائر
الدينية لغير المسلمين. الجريدة الرسمية عدد: 27 بتاريخ:
26/04/2006.
210. مرسوم تنفيذي رقم: 07-135 مؤرخ في: 02 جمادى الأولى
1428 الموافق: 19/05/2007 يحدد شروط وكيفيات سير
التظاهرات الدينية لغير المسلمين. الجريدة الرسمية عدد: 33 بتاريخ:
20/05/2007.
211. مرسوم تنفيذي رقم: 07-158 مؤرخ في: 10 جمادى الأولى
1428 الموافق: 27/05/2007 يحدد التشكيلة الوطنية للشعائر
لغير المسلمين وكيفيات عملها. الجريدة الرسمية عدد: 36 بتاريخ:
03/06/2007.
212. مرسوم رقم: 69-204 مؤرخ في: 26 رمضان 1389 الموافق:
06/12/1969، يحدّد نظام المرتبات لرجال الأديان غير الدين
الإسلامي. الجريدة الرسمية عدد: 104 بتاريخ: 12/12/1969.

تاسعا: المجالات القضائية:

213. المجلة القضائية، 1992، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الثالث.
214. المجلة القضائية، 1994، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الثالث.
215. المجلة القضائية، 1995، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الثاني.
216. المجلة القضائية، 1996، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الثاني.
217. المجلة القضائية، 1997، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الأول.
218. المجلة القضائية، 1998، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الأول.
219. المجلة القضائية، 1999، المحكمة العليا، الجزائر، العدد الأول.

عاشرا: الرسائل والمذكرات الجامعية:

220. استثمار الأوقاف وآثاره الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة لوضعية الأوقاف في الجزائر، أ. كمال منصوري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التسيير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2001م.
221. التصرفات الواردة على الأملاك الوقفية في التشريع الجزائري، سالمي موسى، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون فرع العقود والمسؤولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003م.
222. دراسة تأصيلية لقضايا معاصرة من أحكام الوقف، أ. الشيخ حمدون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فقه وأصول، كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية، قسم الشريعة، جامعة أدرار، 2005م.

-
223. فقه استثمار الوقف وتمويله في الإسلام، دراسة تطبيقية عن الوقف الجزائري، د. عبد القادر بن عزوز، رسالة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2004م.
224. قانون الأوقاف الجزائري، دراسة مقارنة تحليلية نقدية مقارنة بالفقه الإسلامي، أ. إبراهيم بلبالي، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2004م.
225. نظام الوقف في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، قنفود رمضان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العقاري والزراعي، كلية الحقوق، جامعة سعد دحلب البليدة، 2001م.
226. الوقف الجربي بالقاهرة، وكالة الجاموس نموذجاً، أ. مصلح مهني، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية التاريخ جامعة أم القرى المغرب، 2005م.
227. الوقف ونظرية الأموال في القانون الجزائري، إبراهيمي نادية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ابن عكنون، جامعة الجزائر، 1996م.
228. Etude sur le Wakf Ibadite est ses applications au Mzab, Mercier Marcel, These Doctorat, Alger, 1927.

حادي عشر: المقالات والأبحاث المتخصصة:

229. أثر المصلحة في الوقف، الشيخ عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيّة، بحث من مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، السنة الثانية، العدد 47، سنة 1421هـ.

230. الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر، فارس مسدور وكمال منصوري، مقال، مجلة الأوقاف، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، السنة الثامنة، عدد 15، نوفمبر 2008.

231. البناء المؤسسي؛ الإداري لنظام الوقف؛ الإشكاليات وتجارب الإصلاح، د/نصر محمد عارف، مجلة الكلمة، عدد 39، السنة العاشرة، ربيع 1424هـ/2003م.

232. التكوين الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره في مقاومة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية، عدد 06، مارس 2002. ص 166.

233. توثيق الدين في الفقه الإسلامي، علي الكردي، مقال، مجلة البحث العلمي، العدد 06، ص 41.

234. التوثيق والعقود الرسمية، صباغ محمد، مقال، مجلة الموثق، الجزائر، عدد 05، سنة 1998، ص 21.

235. حجية العقد الرسمي، زيتوني عمر، مجلة الموثق، الجزائر، العدد 03، سنة 2001 ص 36.

-
236. الحماية القانونية المتميّزة للأموال الوقفية في القانون
الجزائري، عيسى محمد بوراس، مقال، مجلة الحياة، معهد
الحياة، الجزائر، عدد 12، سنة 2009.
237. قاعدة الرسمية، رامول خالد، مجلة الموثق، الجزائر، العدد 04، سنة
2001، ص 32.
238. الوقف الخاص، زواوي فريدة، مقال، مجلة الموثق، الجزائر، العدد
05، سنة 1998.
239. الوقف في القانون الجزائري، بوحلاسة عمر، مقال، مجلة الموثق،
الجزائر، عدد 09، سنة 2000.
- ثاني عشر: الملتقيات والندوات والدورات:
240. الأصول الإجرائية لإثبات الوقف، الشيخ عبد الله بن محمد الحنين،
من أعمال ندوة الوقف والقضاء، 1/271، الرياض السعودية، من
10 صفر 1427هـ.
241. الأصول الشرعية لإثبات الأوقاف، د. سعد بن تركي الخثلان، من
أعمال ندوة الوقف والقضاء، 1/21، الرياض، السعودية، 10 صفر
1427هـ.
242. تجربة حصر الأوقاف في الجزائر، محمد إبراهيمي، من أعمال الدورة
التكوينية لوكلاء الأوقاف بالجزائر، سنة 2001.

243. توثيق الوقف المعوقات والحلول، عبد الرحمن بن علي الطريقي، من أعمال مؤتمر الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، جامعة أم القرى، طبع من الأنترنت موقع قنطاقجي، سنة 2008م.

244. حصر الأوقاف وحمايتها بالجزائر، علاوة تشاكر، من أعمال دورة الأوقاف الإسلامية في الجزائر، سنة 1999.

245. الوقف في الجزائر أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ناصر الدين سعيدوني، من أعمال ندوة الجزائر، عدد خاص، ماي 2001. ثالث عشر: مواقع الأنترنت:

246. موقع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت: <http://www.awqaf.org.kw>

247. موقع الجريدة الرسمية الجزائرية: <http://www.joradp.dz>

248. موقع مجلة أوقاف الصادرة بالكويت: <http://www.awqaf.org/awqafjournal/portal.aspx>

249. موقع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف: <http://www.marwakf-dz.org>

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

السورة ورقم الآية	نص الآية	الصفحات
البقرة 181	سَمِيعٌ عَلِيمٌ إِنَّ اللَّهَ	215
البقرة 183	+ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ	223
البقرة 282	بِالْعَدْلِ... " (إلى آخر آية الدين، أو جزء منها) أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ	3، 51، 54، 125، 144، 223، 224، 227، 230، 235، 240، 241، 243
البقرة 283	+ فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ	227، 241
البقرة 283	+ وَلَا تَكُونُوا الشَّاهِدَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَيَأْخُذْ بِهَا نَفْسًا	240
آل عمران 92	تُنْفِقُوا يَمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ	44
آل عمران 96	+ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ	19
آل عمران 189	+ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ	97
المائدة 2	وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ	59
المائدة 18	+ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ	09
النور 33	+ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ $\frac{1}{4}$ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا	54
محمّد 4	+ فَشَدُّوا أَلْوَابَهُمْ	52

فهرس الأحاديث النبوية

الصفحات	نص الحديث
145	أتى النبي × كتاب رجل، فقال لعبد الله بن الأرقم، أجب عني، فكتب جوابه، ثم قرأه عليه، فقال: أصبت، وأحسن، اللهم وفقه
46، 3	إذا مات ابن آدم (الإنسان) انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له.
225	اكتبوا لأبي فلان
228	أنّ النبي × ابتاع فرسًا من أعرابي، فاستبعه النبي × ليقتضيه ثمن فرسه... فجعل رسول الله × شهادة خزيمة بشهادة رجلين
227	أنّ النبي × أتاهم وهم قعود، فسلم عليهم. وهم لا يعرفونه. ومعنا جمل أحمر، فقال: تبيعوني جملكم...؟ أعطيتكم جملكم من لا تعرفونه...
225	أنّ النبي × أمر بكتابة الصلح بينه وبين المشركين في غزوة الحديبية
230	أنّ النبي × كتب إلى كسرى وقيصر يدعوهما إلى الإسلام
145	أنّ النبي × أمر زيد بن ثابت أن يتعلّم كتاب اليهود
241، 57	أنّ سعد بن عبادة، توفيت أمه وهو غائب، فأتى رسول الله × فقال: يا سول الله، إنّ أمتي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها شيء إن تصدّقت به عنها؟ قال: نعم. قال: فإنّي أشهدك أنّ حائطي المخراف صدقة عليها
45، 19	أنّ عمر بن الخطاب، أصاب أرضا بخير، فأتى النبي × يستأمره فيها، فقال: يا رسول الله، إنّّي أصبت أرضا بخير، لم أصب مالا قط أنفس عندي منه فما تأمرني به؟ قال: إن شئت حبّست أصلها، وتصدّقت بها
45	بخ يا أبا طلحة ذلك مال رابع... فاجعله في الأقربين...
96	تصدّق بأصله، لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره، فتصدّق به عمر
145	تعلّم لي كتاب اليهود، فإنّي ما آمن يهود على كتابي

94	حبس الأصل وسئل الثمرة
42	حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن وقف أبيه عمر بن الخطاب
225، 55، 231	حديث العداء بن خالد... حيث كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا فيما اشترى منه
241، 232	شاهدك أو يمينه... من حلف على يمين يستحق بها مالا، وهو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان...
235	غدوت على رسول الله × بعبد الله بن أبي طلحة ليحتك، فوافيته في يده الميسم يسم الصدقة
225، 55، 230	ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده
91	نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه
225، 55	هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوزة من محمد رسول الله × اشترى منه عبدا أو أمة...

الفهرس

5.....	إهداء
7.....	كلمة شكر وعرفان
9	مقدمة

مدخل تمهيدي

- أولاً: نظرة تاريخية 19
- ثانياً: تعريف الأعيان الوقفية 21
- ثالثاً: أبعاد الأعيان الوقفية 22
- رابعاً: الحصانة الشرعية والقانونية للأعيان الوقفية 24
- 1- الحماية الدستورية 24
- 2- الأوقاف صنف قائم بذاته 25
- 3- الشخصية المعنوية للوقف 25
- 4- احترام إرادة الواقف 26
- 5- عدم قابلية التصرف 27
- 6- عدم قابلية الحجز 28
- 7- عدم قابلية الاكتساب بالتقادم 29
- 8- عدم قابلية الأوقاف للتغيير 30
- 9- عدم قابلية الوقف للنزع أو التخصيص 30
- 10- حرية الإثبات 31

الفصل الأول

أحكام الوقف والتوثيق

37.....	المبحث الأول أحكام الوقف
---------	--------------------------

المطلب الأول: تعريف الوقف 37

الفرع الأول: التعريف اللغوي 37

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي الفقهي للأعيان الوقفية 38

- أولا: تعريف الإمام أبي حنيفة	38
- ثانيا: تعريف جمهور الفقهاء	39
- ثالثا: تعريف المالكية	40
- رابعا: تعريف الفقيهين الشافعي وأحمد بن حنبل	41
- خامسا: مناقشة وترجيح	42
الفرع الثالث: التعريف القانوني للأعيان الوقفية	43
المطلب الثاني: مشروعية الوقف في الفقه الإسلامي	44
- أولا: من الكتاب	44
- ثانيا: من السنة	45
- ثالثا: من الإجماع	46
مشروعية الوقف في التقنين الجزائري	47
المبحث الثاني أحكام التوثيق.....	48
المطلب الأول: تعريف التوثيق	48
الفرع الأول: التعريف اللغوي	48
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للتوثيق	49
الفرع الثالث: التوثيق أو علم الشروط في الفقه الإسلامي	50
- أولا: تعريف علم الشروط لغة	50
- ثانيا: تعريف علم الشروط اصطلاحا	51
الفرع الرابع: الفرق بين التوثيق والإثبات	52
المطلب الثاني: مشروعية توثيق الوقف وحكمته	53
الفرع الأول: من الكتاب	54
الفرع الثاني: من السنة	55
الفرع الثالث: الإجماع	56
الفرع الرابع: الحكمة من مشروعية التوثيق للأعيان الوقفية	58
المبحث الثالث أركان العين الموقوفة وشروطها وتقسيماتها.....	60

المطلب الأول: أركان العين الوقفية 60

- أولاً: الواقف 60

- ثانياً: الموقوف عليه 60

- ثالثاً: الوقف 61

- رابعاً: الصيغة 61

المطلب الثاني: شروط العين الوقفية 62

الفرع الأول: شروط الواقف كنصوص الشارع 64

الفرع الثاني: الشروط العشرة في عقد الوقف 65

الفرع الثالث: تغيير شروط الواقف 67

الفرع الرابع: بيع الوقف واستبداله 68

الفرع الخامس: موقف التقنين الجزائري من شروط الواقف 70

المطلب الثالث: تقسيمات العين الوقفية 71

الفرع الأول: تقسيم الوقف من حيث الغرض منه 72

- أولاً: الوقف الخيري (عام) 72

- ثانياً: الوقف الذري (خاص) 72

- ثالثاً: وقف مشترك 76

الفرع الثاني: تقسيم الوقف من حيث محلّه 76

الفرع الثالث: تقسيم الوقف من حيث الزمن 76

الفرع الرابع: تقسيم الوقف من حيث شيوعه 77

الفرع الخامس: تقسيم الوقف من حيث طبيعة المنفعة 77

الفرع السادس: تقسيم الوقف من حيث المصدر 77

الفرع السابع: تقسيم الوقف من حيث إدارته 77

- أولاً: الوقف العام النظامي 78

- ثانياً: الوقف العام الملحق 78

- ثالثاً: الوقف العام المستقل 78

المبحث الثالث الشخصية الاعتبارية للأعيان الوقفية وملكيته وإدارتها..... 80

المطلب الأول: الشخصية الاعتبارية في القانون 80

- أولا: تعريف الشخصية الاعتبارية 80

- ثانيا: الأهلية 81

1- تعريف الأهلية لغة 81

2- تعريف الأهلية اصطلاحا 81

3- أنواع الأهلية 82

- ثالثا: أركان الشخصية الاعتبارية في القانون 82

- رابعا: مميزات الشخصية الاعتبارية في القانون 83

- خامسا: أهمية افتراض الشخصية الاعتبارية 83

- سادسا: الشخصية الاعتبارية للعين الوقفية في التقنين الجزائري 84

المطلب الثاني: الشخصية الاعتبارية للأعيان الوقفية في الفقه الإسلامي 85

المطلب الثالث: ملكية الأعيان الوقفية بعد وقفها 93

الفرع الأول: ملكية الأعيان الوقفية في الفقه الإسلامي 93

- أولا: الرأي الأول 94

- ثانيا: الرأي الثاني 95

- ثالثا: الرأي الثالث 95

- رابعا: الرأي الرابع 97

- خامسا: الترجيح 97

الفرع الثاني: ملكية العين الوقفية في التقنين الجزائري 97

المطلب الرابع: إدارة العين الوقفية 98

الفرع الأول: أسس إدارة العين الوقفية 98

- أولا: تنفيذ شروط الواقف 99

- ثانيا: صيانة الوقف 99

- ثالثا: توثيق عقود الوقف 99

-
- رابعا: الدفاع عن حقوق الوقف والحفاظ عليها 99
 - خامسا: أداء ديون الوقف 100
 - سادسا: أداء حقوق المستحقين 100
 - سابعا: استثمار العين الوقفية 100
 - ثامنا: تغيير معالم الوقف 101
 - الفرع الثاني: تحليل وظيفة ناظر الوقف 101
 - أولا: تعريف ناظر الوقف 101
 - ثانيا: شروط اختيار ناظر الوقف 101
 - ثالثا: حقوق ناظر الوقف 102
 - 1- حق الناظر في الاستعانة بمساعدين 102
 - 2- حق الناظر في التوكيل والتفويض 102
 - 3- محاسبة ناظر الوقف 103
 - 4 - إنهاء مهام ناظر الوقف 103

الفصل الثاني

سندات توثيق الأعيان الوقفية

- المبحث الأول تعريف السندات والإشهار العقاري في القانون الجزائري..... 107
- المطلب الأول: تعريف السندات 107
- المطلب الثاني: الشهر العقاري في التشريع الجزائري 108
- أولا: نظام الشهر الشخصي 111
- ثانيا: نظام الشهر العيني 112
- ثالثا: مسح الأراضي العام 113
- رابعا: الدفتر العقاري 113
- خامسا: السجل العقاري الخاص بالأموال الوقفية 115
- سادسا: الدفتر الخاقاني أو الشهر العقاري في العهد العثماني 116
- المبحث الثاني السندات العرفية لتوثيق الأعيان الوقفية..... 119

المطلب الأول: الإشهاد 120

الفرع الأول: تعريف الإشهاد 120

الفرع الثاني: المصادقة على الإشهاد 121

المطلب الثاني: العقد العرفي 122

الفرع الأول: عقد الليف 124

الفرع الثاني: إيداع عقد عرفي 124

الفرع الثالث: إيداع محضر عرفي 124

الفرع الرابع: رفع دعوى قضائية صورية 125

الفرع الخامس: انطلاق مسح الأراضي 126

المطلب الثالث: المراحل التي مرّ بها العقد العرفي للعين الوقفية في التشريع الجزائري 127

المبحث الثالث السندات الرسمية للأعيان الوقفية.....132

المطلب الأول: قاعدة الرسمية 132

الفرع الأول: قاعدة الرسمية في التشريع الجزائري 132

الفرع الثاني: مزايا الرسمية في العقود العقارية 134

الفرع الثالث: العقد الرسمي للأعيان الوقفية 136

1. تعريف العقد 136

2. تعريف عقد الوقف الرسمي 136

المطلب الثاني: العقد التوثيقي 138

الفرع الأول: التوثيق في التشريع الجزائري 139

الفرع الثاني: إلزامية توثيق عقد الوقف 142

الفرع الثالث: الموثّق 143

٠ البند الأول: تعريف الموثّق 143

– أولاً: تعريف الموثّق لغة 143

– ثانياً: تعريف الموثّق اصطلاحاً 143

٠ البند الثاني: مشروعية اتخاذ الموثّق "الكاتب العدل" 144

-
- أولاً: من الكتاب 144
 - ثانياً: من السُّنَّة 145
 - ثالثاً: من الإجماع 146
 - رابعاً: من المعقول 146
 - الفرع الرابع: الموثَّق في التقنين الجزائري 147
 - ` البند الأول: تعريف الموثق ومهامه 147
 - ` البند الثاني: سلطة الموثق واختصاصه 150
 - أولاً: اختصاص الموثق من حيث الموضوع 150
 - ثانياً: اختصاصه من حيث المكان 154
 - ` البند الثالث: إجراءات تحرير العقد التوثيقي 155
 - أولاً: مرحلة ما قبل تحرير عقد الوقف 155
 - ثانياً: مرحلة تحرير عقد الوقف 158
 - ثالثاً: مرحلة ما بعد تحرير عقد الوقف 163
 - رابعاً: تسجيل عقد الوقف 164
 - خامساً: الإشهار العقاري لعقد الوقف 165
 - سادساً: إرسال نسخة من العقد إلى الجهة الوصية بالأوقاف 167
 - المطلب الثاني: العقد الإداري للأعيان الوقفية 167
 - الفرع الأول: التخصيص . أو الإرصاء . لأوقاف جديدة 169
 - ` البند الأول: التعريفات 169
 - أولاً: تعريف الإرصاء 169
 - ثانياً: تعريف التخصيص 170
 - ثالثاً: هل التخصيص أو الإرصاء وقف 170
 - ` البند الثاني: تخصيص . أو إرصاء . أملاك الدولة 173
 - إجراءات ومراحل عملية التخصيص 173

-
- الفرع الثاني: عناصر العقد الشرعي 213
- الفرع الثالث: حجّة العقد الشرعي 216
- الفرع الرابع: إيداع العقد الشرعي للإشهار 216
- المطلب الثاني: العقد القضائي 217
- الفرع الأول: توثيق الأعيان الوقفية قضاء 217
- ـ البند الأول: الحكم القضائي المتعلق بالعين الوقفية 217
- ـ البند الثاني: إيداع الحكم القضائي للإشهار 218
- الفرع الثاني: طرق توثيق الوقف الشرعية 219
- ـ البند الأول: الإقرار 219
- ـ أولاً: تعريف الإقرار 219
- ـ ثانياً: الإقرار بالوقف 220
- ـ البند الثاني: الكتابة 222
- ـ أولاً: تعريف الكتابة 223
- ـ ثانياً: مشروعية التوثيق بالكتابة 223
- ـ ثالثاً: حكم التوثيق بالكتابة 226
- ـ رابعاً: أنواع التوثيق للوقف بالكتابة 229
- ـ خامساً: موقف القانون والفقه الحديث من الكتابة 238
- ـ البند الثالث: الشهادة 239
- ـ أولاً: تعريفها 239
- ـ ثانياً: مشروعية توثيق الوقف بالشهادة 240
- ـ ثالثاً: الشهادة السماعية 243
- ـ رابعاً: الشهادة بالتسامع 244
- الفرع الثالث: المنازعات المتعلقة بالأعيان الوقفية (دعوى الوقف) 245
- ـ البند الأول: تعريف دعوى الوقف 245
- ـ البند الثاني: إشهار دعوى الوقف العقارية 246

٦ البند الثالث: الجهات المختصة بالنظر في دعاوى الوقف 248

- أولاً: القضاء المدني 248

- ثانياً: القضاء الإداري: دعاوى تنازع مع الخواص 249

- ثالثاً: القضاء الجنائي 250

الفصل الثالث

توثيق وقف سيدي بنور (نموذج تطبيقي)

المبحث الأول مدخل تاريخي..... 255

تمهيد 255

المطلب الأول: التعايش المذهبي وأثره في البناء المؤسسي للأوقاف 257

المطلب الثاني: مصادرة الأوقاف من قِبَل الاحتلال الفرنسي 258

المطلب الثالث: نشأة وقف سيدي بنور 260

المطلب الرابع: تسمية الوقف 260

المطلب الخامس: وقف سيدي بنور وجهاد الاحتلال 261

المبحث الثاني الدراسة القانونية لوقف سيدي بنور..... 263

المطلب الأول: تعيين الوقف 263

المطلب الثاني: نموذج لأحد العقود الشرعية لوقف سيدي بنور 264

عقد شراء أرض جبل سيدي بنور 264

المطلب الثالث: مراحل نشأة الوقف في الفترة العثمانية 266

البند الأول: مرحلة التأسيس 267

البند الثاني: الإضافة الثانية 267

البند الثالث: الإضافة الثالثة 267

البند الرابع: الإضافة الرابعة 267

المطلب الرابع: مصادرة الوقف من قِبَل الاحتلال 268

البند الأول: محاولات استرجاع الوقف 268

البند الثاني: قرار السماح بالدفن 269

البند الثالث: قرار التعويض	269
البند الرابع: استرجاع باعمارة بكير لجزء من الوقف	271
المطلب الخامس: الوضعية الحالية لوقف سيدي بنور	273
البند السابع: الأجزاء المنقطعة	274
البند الثامن: الحالة المزرية لضريح سيدي بنور	274
المبحث الثالث توثيق وقف سيدي بنور.....	276
المطلب الأول: انطلاق مسح الأراضي لبلدية باب الوادي	276
المطلب الثاني: خبرة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	277
المطلب الثالث: توصيات ضرورية توثيق وقف سيدي بنور	279
الخاتمة.....	283
الملاحق	
الملحق الأول خرائط سيدي وقف بنور ووثائقه.....	289
الملحق الثاني معجم المصطلحات الوقفية.....	296
الملحق الثالث نماذج عقود وقف.....	300
- أولا: عقد وقف توثيقي نموذجي	300
- ثانيا: عقد إداري وقفي نموذجي	309
- ثالثا: وثيقة الإشهاد المكتوب	313
- رابعا: وثيقة الشهادة الرسمية الخاصة بالملك الوقفي	315
الملحق الرابع نص قانون الأوقاف الجزائري.....	317
- أولا: القانون الصادر سنة 1991	317
- ثانيا: المرسوم التنفيذي الصادر سنة 1998	325
- ثالثا: المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2000	336
- رابعا: القانون الصادر سنة 2001	338
- خامسا: القانون الصادر سنة 2002	343
- سادسا: المرسوم التنفيذي الصادر سنة 2003	345

أولاً: القرآن الكريم وعلومه 349

ثانياً: كتب السنة 349

ثالثاً: كتب الفقه على المذاهب الإسلامية 351

1 - كتب الفقه المالكي 351

2 - كتب الفقه الحنفي 353

3 - كتب الفقه الشافعي 353

4 - كتب الفقه الحنبلي 353

5 - كتب الفقه الظاهري 354

6 - كتب الفقه الإباضي 354

8 - كتب الفقه الإمامي 356

رابعاً: كتب الفقه الإسلامي المعاصر 357

خامساً: كتب الفقه القانوني 359

سادساً: كتب التاريخ 365

سابعاً: كتب اللغة والقواميس 365

ثامناً: التشريعات والنصوص التنظيمية 366

1- الدساتير 366

2- الأوامر 366

3- القوانين 367

4- المراسيم 367

5- القرارات الوزارية 370

6- المناشير 371

7- التعليمات 371

8- أوامر ومراسيم شعائر غير المسلمين 371

تاسعاً: المجالات القضائية 372

-
- عاشرا: الرسائل والمذكرات الجامعية 373
حادي عشر: المقالات والأبحاث المتخصصة 374
ثاني عشر: الملتقيات والندوات والدورات 375
ثالث عشر: مواقع الأنترنت 376

الفهارس

- 378 فهرس الآيات القرآنية
380 فهرس الأحاديث النبوية
382 قائمة المحتويات